مركز تحقيق المخطوطات بجامعة قناة السويس
معهد المخطوطات العربية -المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
(ألكسو)
مركز إحياء التراث العلمي العربي بجامعة بغداد

كتاب

المؤتمر الدولي الثاني

التراثُ العربيُّ والإسلاميُّ

الرصيد والعمل والمثاقفة والحضور

(٢١- ٢٢ فبراير/ شباط ٢٠١٨م)

القاهرة

الاستشراق ودور الغرب بإدامة التخلّف والقهر

(قراءة المخطوطات أنموذجًا)

أدهم مسعود القاق، ناقد سوري، دكتوراه بالدراسات الأدبية واللغوية، مدير مركز ليفانت للدراسات الثقافيّة والنشر، الإسكندرية

حصلت تغيرات ديموغرافية كثيرة نتيجة الاتصال عن طريق الحروب أو التجارة أو المثاقفة أو المصاهرة بين شعوب وأقوام وأديان بلاد الشام ومع شعوب أخرى في الإقليم والخارجة عنه، وكما قال كرد علي: "يتعذر الآن الحكم على أجيال العرب التي نزلت الشام لما طرأ على القطر من ضروب البلاء كالوباء والجدب والزلازل، والظلم والجلاء"[1]

ومما لا شكّ فيه أنّ هذا التنوّع شكّل أرضية مناسبة لتمايزات بين أطياف مجتمع بلاد الشام، وأورث عداوات وصراعات بين الفرق المتنوعة، ولعلّ فشل الأغلبية السنيّة من إحداث عملية تذويب في سياق دولة ترعى مصالح كلّ مواطنيها، أو إقامة نظام مجتمعيّ تعددي، تتعايش فيه الأقليات مع الأغلبية، تحت راية نظام تشاركيّ، أدّى إلى نزوع الأقليات للانفصال، وكثيرًا من الأحيان أدّى إلى صراعات دموية، كما أنّ هذا الفشل التاريخيّ، والعجز في الاندماج أو التعددية أدّى إلى الإستقلال الثقافي والسياسي أحيانًا، وقد عبّرت هذه الأقليات، لاسيما الطائفية، عن استقلال كياناتها وسط الجماعة، بنصوص ورسائل وأشعار مكتوبة، لا تزال منتشرة في صفوفهم، ومتداولة بين أفراد طوائفهم حتى هذه الأيام، ولا يزال الكثيرون منهم مقتنعين بمضامينها العرفانية المستمدة من القروسطية، التي تحمل مزيدًا من الكراهيّة اتجاه الآخرين، وتشكّل هذه المخطوطات مع كثير من فتاوى أئمة أهل السنّة عبر التاريخ، أساسًا من أسس انتشار الجماعات التكفيرية لدى أهل الدين الإسلامي، وهي صنوٌ سلوك ومفاهيم عرفانية لدى طوائف الشيعة، على الرغم من الفروق الجوهرية بين مفهومي الدين، والطائفة.

هذه المخطوطات والفتاوى لا تزال فاعلة في مجتمعنا، وبالتالي تشكّل جزءًا من تراثنا الذي يحتاج إلى القراءة الجديدة، وقد يجد الباحث كثيرًا من الدراسات السابقة التي اهتمّت بالتراث والمخطوطات، والتي يعود بعضًا منها إلى مرحلة الاستعمار الغربي الذي فرض على بلدان الشرق وشعوبها، وكانت تلك الدراسات مرتكزة على العلوم التي تنامت لدى الغرب الرأسمالي ومناهجه الحداثيّة التي كانت مفعمةً برؤى استشراقية نابعة من منظومة الفكر الاستعماري التي يتقدّم فيها فعل السياسة والمنفعة الماديّة على كلّ شئ، إضافة إلى ظهور دراسات تتسم بالتضليل أحيانًا، وهم كتّاب أبناء الطوائف والجماعات النحننية، أو بالتلفيق وهم الحداثيون الذين يخفون حقائق موجودة في كتب الطوائف الإسلامية ومتداولة لدى أهل التقية، على الأغلب، أو بالسلفيين الذين لا

[1] - محمد كرد علي، خطط الشام (مكتبة النوري: دمشق، ط٣، ١٩٨٣) ج١، ص٤٠ وما بعدها

يتمكنون من الأخذ بأسباب التحضّر المعاصر، فيلجأون إلى السلف ليطبقوا فقههم وقواعدهم العتيقة على واقع مختلف ومتجدد.

يعيش العرب اليوم في مرحلة انتقاليّة حاسمة، يسعى الساعون فيها إلى رسم خريطة سياسية جديدة للمنطقة وتفعيلها، ومن سمات هذه المرحلة الفوضى والدمار والموت والتهجير، وفي أُتون الصراع تتصارع ثلاث قوى داخلية من أجل الفوز بقيادة المرحلة الجديدة، سلطات الأنظمة القديمة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية لترسيخ ركائز الدولة السايكسبيكوية، والجماعات التكفيرية التي تحرّكها أجهزة مخابرات أمريكية ودولية وإقليمية، وفي كلتا الحالتين بهدف إحباط وإطفاء جذوة القوة الثالثة المتمثّلة بشباب ثورة الربيع العربي التي لا تزال كامنة أمام عبثية الصراع بين أنظمة حكم فاسدة وجماعات تكفيرية قياداتها مأجورة؛ ومن علائم نهاية مرحلة من تاريخ الأمة وبداية مرحلة جديدة اندثار تيارات الفكر السياسي العربي التقليديّة والتحاق المنضوين تحت ألويتها سابقًا إلى إحدى قوى الصراع المجتمعي والسياسي المذكور آنفًا.

ما الحلّ؟ وماذا يتوجّب على قوة شباب جيل الألفية الجديد الذي سعى نحو التغيير وصنع ثورة الربيع العربي أن يقدّمه؟ لا حلول إلّا بإعادة قراءة التداخل والجدل بين الداخل والخارج، الذي تتنامى آثاره، على أساس أنّ الهويّات الثقافيّة لا تتشكّل نقيّة، ولا تثبت سماتها بالتوارث، فأصول أيّة ثقافة حاضرةٌ في ثقافات سابقة، وكلّ هويّة جمعيّة هجينة أو خلاسيّة، وتشكّلها ناتج عن تعديلات متكررة في مناحي سيرورتها، إنّ كان على صعيد التفاعلات الداخليّة أو الاتصالات الخارجية مع ثقافات أخرى، وهذا يتنافى مع مزاعم حركة الاستشراق التي أسّست للفكر الحداثي والأصولي العربي على السواء، فأفرزت تماهيًا مع الغرب لدى الحداثيين، أو رفضًا لمقولاتهم والانزواء داخل قبور السلف يجترون أفكارًا ميّتة، كما نرى لدى السلفيين.

متى وكيف تكون نصوص التراث فاعلة؟

اللجوء للتاريخ دعوة لصياغة وعيّ جديد من موقع التجاوز لمعوّقات يتضمنها تراثنا في وجه حركة التقدم والحرية، دعوة إلى حواره حتّى تتمكن الأمة أن تنتقل إلى الإسهام في صناعة الحضارة الكونية، دعوة لتخليصه من أيدي أهل التيارات السلفية، التكفيرية منها والطائفية، (مذاهب الإسلاميين، ومن يقلّد عصبيتهم المذهبية من أهل السنّة)، الذين يسيئون للتراث وللأمة ولجماهيرها التي كادت أن تصير من أشباه للبشر، بعد أن بدت، وكأنها خارجة من التاريخ، دعوة متجددة بدأت منذ بدايات حركة النهضة العربية في مطلع القرن التاسع عشر، ولا تزال تطرح ذات الأسئلة حتى اللحظات الراهنة للعمل وفق منهجية تاريخية لمشروع تحديثي، يربط الحداثة وما بعدها وفعل العولمة المعاصر ومناهضيها في المقاومة الثقافيّة، مع الهوية المجتمعية الراهنة والخصوصيّة التاريخيّة التي مرّت بها منطقتنا العربية. فالفكر العلميّ يوجب علينا: "ألّا ننظر إلى التاريخ، وكأنّه تكرار مستمرّ لبعض نماذج السلوك المشتقة من نظام من المعتقدات لا يتبدل"، لأنّ الحقيقة تتكوّن داخل التاريخ وتتبدل تبعًا للضرورات الموضوعيّة

لعملية التغيير؛ و: "هذه الحقيقة ليست موضوعًا لا زمنيًّا ومتعاليًّا، بل هي معاشة في سيل الصيرورة، وتتعدّل إلى ما لا نهاية له عن طريق معاشات أخرى، إذن تختص بجميع الأزمنة وآخذة بالتحقق"وهذا يقتضي من البحث العلمي الجادّ أن يهملَ النقلَ، ويعتمدَ العقلَ بصفته الملكة التي توجّه النشاط الفكري عمومًا باتجاه تمامه وكماله، وبالأخصّ عندما يغدو التراث معيوشًا حياتيًّا في أطر النظم الاجتماعية والثقافيّة.

القراءة العلمية للتراث

إنّ النصوص القديمة المقدّسة وغير المقدّسة، وكلّ تبعات الماضي ومظاهره المترسّخة بيننا وفينا، لا يمكن لها أن تكون فاعلة في الحاضر إلّا إذا تمّت قراءتها على أضواء المناهج الحديثة ومعطيات الواقع الاجتماعي الراهن ومتطلباته؛ لأنّ: "الوعيّ بالتراث دون وعيّ بالدور التاريخي من شأنه أن ينتهي بهذا التراث إلى الجمود"[٢]كما أنّ قراءة التراث لا تستقيم إلّا إذا تمّ إخضاعها لنتائج التقدم الراهن في كل فروع العلم والمعرفة والأدب، خاصة أنّه هو المحدّد الأساس لثقافتنا، والمكوّن للقيم والأخلاق السائدة، على أن نشتغل وفقًا لسيرورة هويتنا الثقافيّة وصيرورتها، وقد ذكر عبد الله عروي: "أنّ قسمًا ضئيلًا جدًّا من معلوماتنا حول الماضي خاضع إلى التوثيق، وأمّا القسم الأكبر فهو دائمًا وباستمرار يفرّغ في تصوّر عام، ويمثّل جانباً من ثقافتنا الوطنية"[٣] وبالتالي ينعكس في مجمل حياتنا العملية المعيشة. إنّ القراءة والتفسير والنقد في الوجهة الصحيحة لمحتويات التراث هو الذي يمنح الجوانب المضيئة منه أو النصوص الإبداعية فيه طاقة عظيمة للمساهمة في خلق حركة ثقافية تلعب دورًا تأسيسيًّا معرفيًّا وجماليًّا فاعلًا بالتاريخ ضمن منظومة الحضارة الإنسانية، وبنفس الوقت يقصي الجوانب المعتمة منه عن فعاليتها السلبية الراهنة.

إذا بقيت أحوالنا رهينة للعقول المتخلفة والجاهلة بالتعامل مع التراث ومع معضلات الحاضر، فإننا سائرون نحو الاضمحلال، ونكون من الذين تساءل جاك دريدا عنهم: "...أولئك الذين لم يعودوا هنا أو أولئك الذين ما زالوا غير حاضرين وغير أحياء، فأيّ معنى يكون في طرح السؤال، أين؟ وأين غدًا؟ وإلى أين؟"[٤]

وإذا كان التفاؤل مشروعًا لهذه الأمة في هذه المرحلة الانتقالية التي بدأت منذ نهايات عام ٢٠١٠م مع شباب أدركوا قيمة التصدي للجهل والفساد و القهر، إلّا أن حجم العداء الخارجي لهذه الأمة، بالتواطؤ مع ممثلي تيارات الفكر السياسي القديم في السلطة السياسية وخارجها، وبتمكين الأقليات الطائفية والإثنية من حكم البلاد والعباد، وبالتشجيع على انتشار الحركات الظلامية التكفيرية بطرقٍ شتّى، حال دون استكمال درب التغيير التي لا تزال شعلته تتأجج كرمز لاستشراف مستقبل يضع الأمة على درب التقدّم الحضاري، حيث يستحيل

---

[٢] - عز الدين اسماعيل، توظيف التراث (مجلة فصول: القاهرة، مجلد١، عدد١، أكتوبر، ١٩٨٠م) ص٥٢

[٣] - عبد الله عزوي، مفهوم التاريخ، ج١، مرجع سابق، ص٢٣

[٤] - جاك دريدا، أطياف ماركس، ترجمة، منذر عيّاشي (مركز الإنماء الحضاري: حلب، ط٢، ٢٠٠٦م) ص١٨

الواقع نصًّا إبداعيًّا، نصٌّ يحوّل الواقع من خلال: "الوعي التاريخي الذي لا يحصل إلّا في عهود التقدّم والازدهار"[٥] لأنّ التاريخ تجربة معرفية، تسير عبر رحلة تاريخية مستمرة، وتؤول إلى الحاضر المعبّر عن جوانب معتمة في تاريخنا، هذا التاريخ الذي يحتاج إلى النقد: "الذي لا يكون تاريخيًّا حقًّا إلّا إذا انتهى بالتحريك، بثّ الحياة في الشواهد المستنطقة"، عبر قراءات نقدية للنصوص وللواقع، يشارك فيها المتلقون بعملية الخلق وباختراعهم للأسماء وباجتراحهم للدلالات وبكشفهم للمحجوبات والمحرّمات بغية تغيير خرائط الفهم السائدة ضمن الواقع الحاضر قسيم النصّ الذي: "أصبح موضوع القراءة، بقدر ما يعامل، هذا الواقع، كنصّ، ويُقرأ بصفته مثقلًا بالمعاني أو محمّلًا بالدلالات، مما يجعله محتاجًا إلى من يتدبّر معناه بالتفسير والتأويل"[٦]، وهذا هو المأمول بقراءة التراث في زمن التحوّلات العربية الراهنة.

ظلّ المسلمون والعرب يزدادون هامشية وتبعية للغير، مما سمح بتراكم الأزمات، وإذا كانت حياتهم البائسة من نتاج تخلّف البنية المجتمعيّة الداخليّة المترابطة مع تاريخ القهر والجهل الذي يستدعونه لتأكيد هويّة ماضوية، فإنّ المستعمرين الغربيين الذين مارسوا سياسة التمييز والتعالي والعداء وازدراء ثقافة الشعوب المسلمة والمستعمَرة في الشرق، وأرسوا استراتيجيات التسلّط مع تبجّحهم بمزايا التحضر والنظم الديمقراطية، أسهموا بترسيخ ثبات هذه المجتمعات وتخلّفها ولجوئها إلى الماضي.

لم يشتغل العرب على أضواء نتائج العلوم الحديثة ومناهجها العلمية الدقيقة بدراسة تراثهم وقراءته قراءة عصرية، ولم يتمكنوا من توليد تصورات ذهنيّة بعد إخضاع ماضيهم التاريخي وهويتهم الثقافيّة لمقتضيات الراهن، بل اعتمدوا على ما توصّل إليه الغربيون، فأخذوا تصوراتهم ونتائجهم التي توصلوا إليها في حركة الاستشراق التي صيغت ضمن بيئة الحضارة الأوروبية وبلغاتهم التي أخضعوها للتطور مسقطين مفهوم القداسة الثابت.

وهذا يستدعي إعادة قراءة ودراسة وتقويم ما اشتغلت عليه حركة الاستشراق، ليكون مرتكزًا من مرتكزات المقاومة الثقافيّة، وصولًا إلى طريق حداثيّة عربيّة إسلاميّة جديدة تحمل مقومات الهويّة التراثيّة الثقافيّة المتفاعلة إيجابيًّا مع التقدّم الحضاريّ والحداثة الكونيّة والمواطنة العالميّة ونتائج العلم المعاصر.

إنّ خلل حركة الاستشراق وتداعياتها لدى الشرق بالتعامل مع تجليّات الحضارة الإسلاميّة باختصارها إلى انتقاء معالم منها فقط ورسمها بمفردات الحلال والحرام الساذجة، لا يوصل إلّا إلى **العمى الثقافي** عن الأسئلة الإثرائيّة، ثمّ يغلق باب **التعدديّة الثقافيّة** الذي يقرّ بالاختلاف وسط الائتلاف، كما يحجب فعل **المثاقفة** مع الشعوب المعاصرة.

---

[٥] - عبد الله عروي، مفهوم التاريخ، ج١ (المركز الثقافي العربي: بيروت، ط٣، ١٩٩٧) ص٢٩

[٦] - علي حرب، هكذا أقرأ ما بعد التفكيك (المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ط١، ٢٠٠٥م) ص١٩

استحضرت حركة الاستشراق التراث الإسلامي وصاغته وفقًا لمنظومة الاستعمار المعرفية، فتلقّفه الحداثويون والسلفيون على السواء، وفهموا ذاتهم التاريخية وفقًا لنتائج بحوثهم عن الشرق؛ وقد ارتكزت، تلك الحركة، في سرديات مفكريها على التمييز بين الغرب العقلاني والشرق الذي منحته خصوصيات ثقافية أبقته داخل قوقعته بحترًا هويته الثقافية التقليدية، أو متماهيًا مع فكر الغرب وبحترًا لمقولات مفكريه، لا سيّما المستشرقين، من دون تأثير يذكر بالبنية المجتمعيّة التي يعيشون في كنفها.

وإذا كان الحداثيون عدميين وواهمين بمعرفتهم مناهج الغرب، فإن السلفيين هم الأكثر جهلًا بالتراث وبطاقات الحضارة العربية الإسلامية الكامنة، ولعلّ هذين الاتجاهين اللذين تصديًا لما يسمّى النهضة العربية والإسلاميّة، وأفرزا تيارات فكرية سياسية إسلامية وقومية واشتراكية أعلنوا الفشل الذريع الذي تداعت فعالياته إلى حالة نكوص لمحاولات النهضة والتحديث في بلادنا، مما أدّى إلى إحداث فجوات في سيرورة التاريخ تطلب من جيل الألفية الجديدة مواجهتها وسدّها باستلهامهم لتراثهم المفعم بطاقات التجديد عندما أخضعوه إلى معطيات تكنولوجيا الثورة الرقميّة والعلوم المعاصرة، وليس لمقولات دينية قروسطية أبعدت العرب والمسلمين عن العقلانية والتجديد والعصرنة.

أسئلة كثيرة تتوالد مع متغيرات داخلية تعالقًا مع العوامل الخارجية، ومنها: دور حركة الاستشراق في ترسيخ واقع التخلّف؟ دور الغرب بإقامة حاجز بين الغرب والشرق والعيوب النسقية المبثوثة في المخطوطات القديمة؟ كانت رسالة الإسلام نبأ عظيمًا، فما هو النبأ العظيم في الواقع الحاضر؟ هل هي الحداثة وما بعدها والوعي العربي الجديد بضرورة تحضّر الهوية الثقافية وانفتاح شباب الأمة نحو منجزات الثورات العملية والتكنولوجية؟ ما هي ملامح الهوية الجديدة؟ وما الجديد بسلوك ساحات حراك عام ٢٠١١م الاجتماعي الذي كانت المرأة فاعلة به؟ كيف يتمّ قبول الآخر، والانسجام مع التعدّد الثقافيّ في الداخل؟ وتسويغ المثاقفة مع شعوب أخرى؟ وما هي السبل المناسبة لإقامة نظام ديمقراطي يحقق المساواة والعدالة والحرية والكرامة، بعدما فشلت تيارات الفكر السياسية العربية السابقة بإقامته؟

إنّ المتابع لواقع مؤسّسات سلطات دول اصطنعها الاستعمار، يلحظ ثلاث سمات التصقت بنتاجها وبسلوك القائمين عليها، وهي: العدمية والأميّة الثقافية والانحطاط الخلقي، وقد اندلعت الثورة كاستحقاق تاريخي بمواجهة تلك السمات التي ولّدت التسلّط والفساد والقهر والطائفية والتكفير التي أضحت ثقافة ملازمة لمكونات المجتمع بظلّ أنظمة حكم شمولية ورثها الاستعمار للسلطة، فاستمرّت بفعل ترابطها مع دوائر فساد ما بعد استعماريّة.

يقوم هذا البحث على قراءة ثقافية للعيوب النسقية مثل (تصنيع الطاغية وكراهية الآخر والأنانية والكذب المرتكز على مبدأ التقية واحتكار الحقيقة والجهل والأسطرة والعادات البالية...) وغيرها المفعمة في مخطوطات

وفتاوى لا تزال حيّة وفاعلة في أوساطها، تشجّع على سلوك القتل والتهجير والتشبيح والتغييب... كما يقوم على معالجة تمسّك الأقليات بهوياتهم الثقافيّة المؤجّجة لحروب أهلية (سوريا واليمن والعراق...)، وللحروب الخارجية (أفغانستان والعراق،...) التي عدّها الغرب بقيادة الولايات المتحدة حربًا حضارية وثقافية أيضًا وامتدادًا للحروب الصليبية بمواجهة الإسلام التاريخي، إذ أخذت الحروب الخارجيّة مسارات خطيرة ارتباطًا بمحاولات إخماد ثورة الربيع العربي، وقد تمكّنت، بالفعل، من تغيير مسارها إلى حروب أهلية.

ومن أهداف البحث الحثّ على تفكيك النصوص التراثية الفاعلة وكشف عيوبها المؤديّة إلى هذه الحرب التي تُغذّى من دوائر الفساد العالمي التي تستعين معرفيًّا بتمظهرات حركة الاستشراق التي مرّت بمراحل عديدة.

إنّ معظم الدراسات السابقة التي عالجت التراث الثقافي أهملت ربط مضامين المخطوطات الدينية بالواقع التاريخيّ والمجتمعيّ والسياسيّ المتجدّد والمتضمن تغيّرًا للتجربة الحياتيّة، ولتجربة الكتابة بحدّ ذاتها التي تقتضي تغيّرًا في قراءات مستجدة بالضرورة أيضًا. ومن الممكن القول إنّ الدراسات السابقة كادت أن تنحصر بتوجّهات أربعة يطغى عليها جميعًا السرد التاريخي نقلًا عن المؤرخين، والنزعة الأيديولوجية العاجزة عن فهم أحداث التاريخ وتفسيرها تعالقًا مع مقتضيات الواقع الراهن لحظة وصولها إلى القرّاء المستقبلين، بل إنّ كثيرًا من هذه الدراسات تتضمن أفكارًا تزيد نار الطائفيّة اشتعالًا، إن كان بقصد أو بدون قصد، وإن كانت الدراسات عن الطوائف وعن التراث الديني بأكمله قد اشتركت بسمات واحدة مارست التضليل والتجهيل والتعصّب والعدائية لدى كل الفئات، فقد خصّص الباحث تقديم لمحات عن مؤلّفات تخصّ طائفة الدروز في بلاد الشام لتسهيل توضيح تلك التوجّهات وهي:

١): **كتابات المستشرقين**: خصّص بيجيه ده سان بيير الأقليات طائفيّة في لبنان بكتابه الذي أصدره سنة ١٧٩٢ لتعريف الفرنسيين بطبيعة الحياة الاجتماعيّة والتجارية لدى طائفة الدروز خاصّة، ثم كتب سلڤستر دي ساسي الفرنسيّ (١٧٥٨ – ١٨٣٨) كتابه (عرض لديانة الدروز) الصادر في باريس عام ١٨٣٨، وهو: "عرض شامل لمذهب الدروز، وكانت رسائل الدروز قد صار من السهل الحصول عليها بعد حملة ابراهيم باشا على لبنان وسوريا عام١٨٣١م"[٧]

ونشر فيه رسائل درزية عديدة، وجاء كتابه ضمن سياق حركة الاستشراق التي فهمت الشرق: "باعتباره شيئًا لا بدّ من استعادته واسترجاعه..."[٨] ثمّ ذكر محمد كامل حسين رحلة الشاعر الفرنسي لامارتين إلى لبنان الذي وصف الأقليات طائفيًّا. كما نسبهم الفرنسيون للقائد الصليبي دي دروكس، وعدّهم الإنكليز من سلالة جنود الملك ريتشارد، و"هذه العقليات الاستعمارية تريد قلب الحقائق التاريخية في سبيل تحقيق مطامع الاستعمار"[٩]

---

[٧] - عبد الرحمن بدوي، موسوعة المستشرقين (دار العلم للملايين: بيروت، ط٣، ١٩٩٣) ص ٢٤٤

[٨] - الاستشراق، إدوارد سعيد، ترجمة: محمد عناني (رؤية للنشر: القاهرة، ط١، ٢٠٠٦) ص ٢٢١

[٩] - محمد كامل حسين، طائفة الدروز (دار المعارف بمصر: القاهرة، ١٩٦٢) ص٩

وآخرون من المستشرقين ومنهم أوجست مولر الذي نشر كتابه عن الدروز عام ١٨٨٥م، وجولدتسيهر الذي تناول موضوع الدروز لغايات سياسية وإيديولوجية ارتبطت مع تطلعات الدول الرأسماليّة المتعلّقة بالسيطرة على بلاد الشام، ضمن سياق سيطرة بريطانيا وفرنسا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الشرق، ثمّ سيطرة الولايات المتحدة عليه، وقد: "تجلّى فيه التفوق النسبيّ لقوة الغرب (بريطانيا أو فرنسا أو أمريكا) الذي أخرج ذاك الكمّ الضخم من النصوص التي أقول إنها استشراقية"[١٠] كما عبّر إدوارد سعيد مفترضًا، أنّ هذه السرديّات الاستشراقيّة، صورّت الشرق صورًا خيالية خدمت المشاغل السياسية الكبرى التي اشتغلت عليها وشكّلتها امبراطوريات الغرب الإمبريالي.

٢): **التوجّه الذرائعي**: يمثل هذا التوجّه كتّابٌ طائفيّون أضحى همّهم التقصّي عن ذرائع ومبررات مستمدّة من محتويات نصوص طوائفهم ومخطوطاتها بشكل اعتباطيّ لتفسير أحداثٍ في الحاضر، ومثالهم قراءة كتّاب دروز لرسائل الحكمة الدرزية، إذ ينقلون أقوال فلاسفة مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو أو ابن سينا و...إلخ لم توظّف في المخطوطات بشكل منضبط، وتتسم بعدم مصداقية النقل عن أولاء الفلاسفة أو سواهم، فيحاول ذلكم الكتّاب إضفاء صبغات فلسفية على رسائل الحكمة، أمثال: مرسل نصر وسعيد الصغير وسليمان علم الدين وصالح زهر الدين الذي كتب: "إنّ كتب العقيدة الدرزية تمثّل في معظم جوانبها عصارة الفلسفة اليونانية القديمة، التي يعتزّ بها العلم.."[١١] أو منهم من يقدّم دعاوى معتمدة على بعض عبارات إسلامية الطابع، أو آيات قرآنية يجدها القارىء على شكل غير متسق في محتويات مخطوطاتهم للتقرّب من المحيط المجتمعي من أهل السنّة، ثمّ يعدّون طائفتهم خير من تمسك بالقرآن والسنّة، مثل: جميل أبو ترابي وسامي مكارم الذي ردّ على الكاتب الدرزي عبد الله النجار ثمّ دفع الأخير روحه مقابل أفكاره الجريئة، وقد نقل عبد المنعم النمر عن مكارم: إنّ الدروز يعتبرون أنفسهم في طليعة المسلمين الحقيقيين الأولين، ويقولون: "إنّ مذهبهم منحصر في القرآن وعدم الخروج عليه"[١٢]. كما تتضمن مؤلّفات هذا التوجّه تقرّبًا من أهل التأويل أمام مذاهب الشيعة، أو مسايرةً للمسيحيين أو اليهود مستشهدين ببعض عبارات من كتبهم متضمنة في كتب الدروز الدينية من دون أدلّة واضحة على ما يتقوّلون به، ويشترك معهم كتّاب من طوائف الشيعة الأخرى في هذا التوجّه، وبذلك أصبح هؤلاء الكتّاب خير مثال لتمثلهم مبدأ التقية على طريقة الطوائف الشيعية، والاستتار بالمألوف عند أهله المتّبع عند الدروز.

---

[١٠] - الاستشراق، ترجمة عناني، مرجع سابق، ص٤٧

[١١] - صالح زهر الدين، تاريخ المسلمين الموحدين الدروز (المركز العربي للأبحاث والتوثيق: بيروت: ط٢، ١٩٩٤) ص٥٧

[١٢] - عبد المنعم النمر، الشيعة المهدي الدروز (دار الحرية: القاهرة، ط٢، ١٩٨٨) ص٢٥٣، نقلًا عن كتاب أضواء على مسلك التوحيد لسامي مكارم

٣): التوجّه السلفي: وهو اتجاه يستمد ممثلوه مشروعيتهم مما يستقونه من السلف، كفتاوى ابن تيمية وتلامذته الذين أفتوا بفتاوى غريبة تصل لحد قتل المخالفين لرأيهم ونهبهم واستئصالهم، وإن كان لبعض هذه الفتاوى ما يبررها زمن صدورها تاريخيًّا، لا سيّما فكر ابن تيمية الذي أخضع تفكيره لمنهج واضح مستمدّ من فقه أهل السنّة والضرورات التاريخية، فإنّ الوهابيين وسلفيي الواقع الراهن يسيئون إليها عندما يوظّفون ما جاء فيها حرفيًّا لمصلحة سياساتهم المنحرفة عن الصواب، ومن الأمثلة أحمد بن عبد العزيز الحصني ومحمد أحمد الخطيب الذي وصل إلى نتائج مستفزّة مفادها: "هدف حمزة بن علي وأذنابه هو هدم الإسلام وتحطيم المسلمين، ليرووا حقدهم الدفين ضده، حين استطاع الإسلام بوضوحه وصفائه أن يهدم أركان مجد أجدادهم في فارس وغيرها من بلاد الله"[١٣]؛ حتّى أضحى هذا الفكر الظلامي عبئًا ثقيلًا على الإسلام ذاته، وأنموذجًا سيئًا لفرق الموت التي تقاتل على أرضية التكفير والتخوين والإجرام مستخفة بدماء شباب العرب والمسلمين خاصة في بلاد الشام والعراق، وذلك بدفعهم للمزيد من التعصب الديني الأعمى خروجًا عن رحابة الدين وتماثلاً مع التعصّب الطائفي والإثني والعشائري الأقلوي الذي يزداد شراسةً منذ حوالي نصف قرن انقضى، وفي كتاب آخر يذكر مؤلّفه أنّه يقدم كتابه للعالم الإسلامي، وللذين: "انخدعوا بشعار أن لا فرق بين الطوائف الإسلامية، وأن طائفة الدروز مسلمة، ولها تاريخ طويل في مقاومة المستعمر الفرنسي في الشام..."[١٤] مكذّبًا التاريخ القريب، إن كان بقصد أو دون قصد، بتضليلٍ لا مثيل له. إنّ ممثلي هذا الاتجاه الآن كتّابٌ يحملون عقل الطائفة المنغلقة على ذاتها ويجترّون أفكارًا لم تعد صالحة لهذا الزمان، إنّهم أصحاب دعوات تدميرية وقيادات داعشية وعموم التنظيمات التكفيرية التي يوظّف أئمتها وقادتها أكثر أدبيات التراث الإسلامي ظلاميّة وبشاعة، لاستصدار فتاوى توجّه صراعاتهم القاتلة المرتبطة بالجهل والموت لكلّ المغايرين لهم بالهويّة الثقافيّة، وربما أن تكون توجهاتهم ترتبط بقوى مخابراتيّة خارجيّة.

٤): **التوجّهات التلفيقية**: ويمثل هذه التوجّهاتِ الكتابُ المنضوون تحت لواء تيارات الفكر السياسي العربي الحداثوي الدينيّ أو القومي أو الاشتراكي أو الليبرالي، وهؤلاء يقومون بعملية تلفيق لما جاء في المصادر التاريخية والنصوص الدينية، ويقومون بفعلٍ تأويليٍّ تبريريٍّ لتسويغ ادعاءاتهم لعدم إثارة القضايا التي تسيء للتعايش المشترك، بحسب زعمهم، وإبقاء دعوات أهل المذاهب الباطنية طيّ الكتمان في منجمعاتهم المنغلقة على نفسها، لا سيّما دعوات كتبهم ورسائلهم الباثّة روح الكراهية والأحقاد لأهل السنّة، حفاظًا على السلم الأهلي حسب زعم أصحاب تلك الأفكار الحداثوية. ويبدو أنّ أولئك الكتّاب اختاروا طرقًا سهلة، من دون أن يجهدوا أنفسهم بالتمحيص في الجذور وتحليل مكوناتها الثقافيّة وتأويلها للكشف عن العيوب النسقية، والتوقّف أمام ما يسيء لحاضر الناس والعمل على تجاوز ما يمكن أن يكون أحد الأسباب الجوهريّة للعداء بين الفرق المتصارعة وتقاتلها

[١٣] - محمد أحمد الخطيب، الحركات الباطنية في العالم الإسلامي (مكتبة الأقصى: عمان، الأردن ط١، ١٩٨٤) ص٢٣٨

[١٤] - أحمد بن عبد العزيز الحصين، الدروز، مسلمون أم كفار (مكتبة الإيمان: القاهرة، ط١، ٢٠١١) من المقدمة ص٥

حاضرًا، تمهيدًا لمحاربتها وتكوين أنساق ثقافية أكثر إنسانيّة. فجاءت مؤلفاتهم بعيدة عن الروح العلمية والمصداقية، ومنفصلة عن الواقع، متماهيّة مع تجربة الغرب الفكرية.

إنّ تلك التوجّهات للدراسات السابقة لم تخرج عن أساليب الاستشراق بصفتها أسلوبًا للهيمنة على الشرق، التي نمت في ظلال منظومة فكرية سياسية في مرحلة الاستعمار الغربي التاريخية، فأعادوا بناء مفاهيم وتصورات عن الشرق ضمن سياق فعاليات النهضة الأوروبيّة ونتاج فلسفة الأنوار العقليّة وأفكار الحداثة الغربيّة ونتائج العلوم الحديثة متنوّعة الاختصاصات، إذ مُنحوا سلطة التحكّم بمصائر شعوب الأطراف بصفتهم مركز التحضّر، ومنهم الشرق، فصنّعوا تاريخه في ظلّ هيمنتهم، ومنحوه صفات وأسماء وفقًا للمنظومة المعرفيّة والسلوكيّة الناتجة عن استعمارهم واحتلالهم للشرق، مما أفقد هذه الشعوب القدرة على إنجاز نهضة وتحديث مواز لنهضة الغرب وحداثتهم اللتين قامتا على محاكاة القدماء وقراءة التاريخ على ضوء متطلبات الواقع المعيش اعتمادًا على العلوم الحديثة وفصل الدين عن الدنيا.

وللتأكيد أنّه لا تزال المخطوطاتُ والفتاوى العتيقة المتداولة لدى فرق الولاءات الأوليّة فاعلة، وهي الأساس بتأجيج الحرب الأهلية في بلادنا، التي تستدعي قراءات ثقافيّة جادّة، تكشف عن دور التعصب حول الهويات الأقلوية وعن طبيعة القوى المسلّحة المتصارعة (الطائفية والإثنية والتكفيرية)، وعن دورالإرث الاستعماري المبني على حركة الاستشراق التي استحضرت التراث الإسلامي وصاغته وفقًا لمنظومة الاستعمار المعرفيّة، فتلقّفه الحداثويون والسلفيون على السواء، وفهموا ذاتهم وفقًا لها. وإذا كان الحداثيون عدميين وواهمين بمعرفتهم مناهج الغرب، فإن السلفيين هم الأكثر جهلًا بالتراث... مما آل إلى نكوص محاولات التحديث، المترافق مع تمكين الغرب للأقليات في الجيش والدولة، ثمّ مع دورالمخابرات المركزية المريكية في تكوين التيارات التكفيرية منذ السبعينيات.

المتابع لواقع مؤسسات السلطة الثقافية يلحظ ثلاث سمات التصقت بنتاجها وبسلوك القائمين عليها، وهي: العدمية والأميّة الثقافية والانحطاط الخلقي، وقد اندلعت الثورة كاستحقاق تاريخي بمواجهة تلك السمات التي ولّدت التسلّط والفساد والقهر والطائفية والتكفير لدى أنظمة حكم شمولية ورّثها الاستعمار السلطة، فاستمرّت بفعل ترابطها مع دوائر فساد ما بعد استعماريّة، ولعلّ ترابط الأنظمة الشمولية التي تقودها مافيات فاسدة تفسّر جانبًا من دفاع النظام الروسي عن النظام السوري الذي أباح قتل شعبه وتشريده وتدمير ممتلكاته، وفتح أبواب سوريا نحو المجهول.

أسئلة كثيرة تتوالد مع متغيرات داخلية تعالقًا مع العوامل الخارجية، ومعالم مرحلة تاريخية مفصلية غدت واضحة للعيان، وبالتالي صار المطلوب من أصحاب الفكر الحر والأصيل والعلمي أن يعملوا على دراسات ليوضّحوا طبيعة الدولة القادمة؟ هويتها؟ قبول الآخر والتعدد الثقافي في الداخل؟ المثاقفة؟ نظام ديمقراطي يحقق المساواة والعدالة والحرية والكرامة؟

لابدّ من قراءة ثقافية للعيوب النسقية (تصنيع الطاغية وكراهية الآخر والأنانية والكذب المرتكز على مبدأ التقية...) المفعمة في مخطوطات حيّة، تشجّع على القتل والتهجير والتشبيح والتغييب...

ولعلّ تمسك الأقليات بهوياتهم الثقافيّة وإرثهم من مخطوطات سخيفة، يفسّر استدعاء فكر الأسلاف من قوى تكفيرية، استغلّتها دوائر حربيّة في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب لإشعال حروب الألفيّة الثالثة على أساس ثقافيّ (أفغانستان والعراق،...) تزامنًا مع محاولاتهم لإخماد روح الثورة التي تحيا في نفوس شباب جيل الألفيّة، إذ تمكّنت من تغيير مسار ثورتهم إلى حروب أهلية مقيتة.

ولعلّ الاشتغال على كشف طبيعة هذا الصراع العبثي وتبيان أسبابه يحتاج إلى منهجية النقد الثقافي المرتكز على الدراسات الثقافيّة متداخلةُ الاختصاصات، المتسمة بعدم حياديّة باحثيها اتجاه المظالم والتهميش، إذ تؤكّد على ضرورة انغماس المشتغلين في حقولها بقضايا البشر ومشاكلهم، لأنّها تفترض أنّ الثقافة هي التي تشكّل الواقع المجتمعيّ. فالشباب العربي يستحق الثناء وتقديم العون والمساعدة في تنظير علميّ ثقافيّ لخطاهم على درب التغيير الوطني الديمقراطي، فهم منذ أواخر ٢٠١٠م يدخلون أعتاب مرحلة جديدة من تاريخهم، يودّعون أزمنة الانهيارات الأخلاقية والعدميّة وتقديم الولاءات الأوليّة على الوطن والدولة، على الرغم من شراسة أعداء التغيير الداخليين والخارجيين؛ إنّهم سائرون في درب جديدة مغايرة لما سبقها، وهذا يستدعي من الباحثين في حقول الدراسات الثقافيّة الاتكاء على منهج النقد التاريخي القاضي بالعودة إلى سيرورة تشكّل الملامح الحداثية في جنبات المجتمع التي ارتبطت بالاستعمار الغربي وحركة الاستشراق المتجددة منذ القرن التاسع عشر.

ولعلّ المداخل الرئيسيّة للولوج بالنقد الثقافي بصفته منهجًا مناسبًا للكشف عن العيوب النسقيّة والتأسيس لأنساق ثقافيّة جديدة أكثر إنسانية تتعلق بـ:

- حركة الاستشراق بمراحلها المتعددة، ابتداء من صياغة شخصية الشرق الثقافية وفقًا لما أملته عليهم مصالح دولهم السياسية والاقتصادية في القرن التاسع عشر، ووصولًا إلى تصنيع أنظمة تحقق لهم مصالحهم كما وضح بعد هزيمة حزيران / يونيه ١٩٦٧، التي وصلت ليعينوا حكامًا محليين من على ظهور دباباتهم كما حصل في أفغانستان والعراق، ودفاعهم عن نظام تحوّل إلى حيفة في سوريا.

- دور الغرب السياسي وتمكينه للأقليات ودعمه للأنظمة الشمولية الفاسدة، والدور الأمريكي بإقامة التنظيمات الظلامية التكفيرية منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي.

- الهويات الثقافية التي تكونت ارتكازًا على مخطوطات تراثية مشكوك بصحة نسبها.

- كشف العيوب النسقية في أدبيات التراث المتداولة في بلادنا، ومعالجة آثارها الخطيرة على الحرب الدائرة التي تؤجّجها الولايات المتحدة دافعة روسيا وإسرائيل لخوض الحرب بالوكالة عنها.

- ملامح على درب التغيير الديمقراطي وبناء الدولة العربية المدنية، ودور الشباب والنساء الفاعل في الحراك السلمي للثورة.

علم المخطوطات وتحقيق التراث

علم المخطوطات

يتضمن فعل المحافظة على التراث الثقافي جانبًا روحيًا، يتعلّق بالمنتج الثقافي للأمّة المكوّن لهويّة ثقافيّة مائزة بلغاتها ومعتقداتها وأفكار مفكريها في حقب متواليّة، وجانبًا ماديًّا مكوّنًا مما خلّفه السابقون من مبانٍ وأدوات وأوعية احتوت نتاجها الثقافي كالكتب المخطوطة. ولا شكّ أنّ المثاقفة بين الشعوب والتنوّع الثقافي داخل المجتمعات الإنسانية من سمات التحضّر على مدى تاريخ البشر؛ وعلى هذا الأساس يعدّ التراث مصدرًا تربويًّا وتثقيفيًّا، إذ إنّ: "تراكم الخبرات يكوّن الحضارة، وتراكم المعلومات يكوّن الذاكرة، وهذه الذاكرة بدورها هي التي تمكّننا من فهم العالم"[١٥]. وإذا كانت الشفاهة هي التي حفظت تجارب الشعوب بذاكراتها، فإنّ التدوين حلّ مكانها مع بدء استخدام البشر للكتابة، فدوّنوا أفعالهم وفنونهم وحروبهم، فتراكم الكثير في ذاكرة العالم مكتوبًا على مواد متعدّدة، ولعلّ الورق هي المادة الأوفر استخدامًا، حيث كتبوا بأيديهم حكاياتهم وأخبارهم وعلومهم على الورق بمواد صبغيّة كالحبر، وورّثوا لأحفادهم تجاربهم مكتوبة على شكل كتب مخطوطة.

وظهر اصطلاح المخطوط مع ظهور المطبعة[١٦] التي أنتجت كتبًا مطبوعةً في القرن الرابع عشر الميلادي، فأطلقوا مصطلح الكتاب المخطوط مقابل الكتاب المطبوع؛ وقابله بالتركيّة (آل يازفة) ثمّ احتاج الأمر إلى تحقيق المخطوط من أجل طباعته.

وكان العرب يطلقون على الكتاب في القرن الهجري الأول الرقيم، الزبور المصحف، السفر، الرسالة، الكرّاسة، الجلد، الجزء، المجلدة، الكناش، الكناشة، الدفتر. وفي عصر التدوين أطلقوا على الكتاب: الديوان، المدوّن، التأليف، المؤلّف، التصنيف المصنّف. وفي القرن الرابع الهجري أطلق تسميات مثل كتاب الأصول، الكتاب الأمهّات، الكتب الأساسيّة[١٧]. كما ورد في تاج العروس للزبيدي (ت ١٢٠٠هـ): كتاب مخطوط أي: مكتوب فيه. وفي بلاغة الزمخشري (ت٥٣٨هـ): خطّ الكتاب يخطّه، كتاب مخطوط، ثم استخدم لفظ الكتاب

---

[١٥] - جمال عليان، الحفاظ على التراث (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة: الكويت، العدد ٣٢٢، ديسمبر ٢٠٠٥) ص٧٥

[١٦] - المطبعة: انتقلت الطباعة بالقوالب الخشبية من الصين لبلاد المسلمين بعد حوالي ثلاثة قرون من ظهور الإسلام، ومن المطابع أيضًا الحجرية التي تطورت باستخدام الحجر الجيري المعدني في بافاريا عام ١٧٩٦، وظهرت في أوروبا الحروف البارزة والمتحركة التي تطبع فوق الورق والنسيج والمعادن، وتشكّلت أسس الطباعة الحديثة على يد الألماني جوهانز جوتنبرج Johannes Gutenberg عام ١٤٣٦م. وكان أول ظهور للطباعة الحديثة لدى العرب في لبنان عام ١٦١٠ على يد الموارنة.

[١٧] - أحمد شوقي بنبين، ما المخطوط (مجلة دعوة الحق: بيروت، العدد٣٣٧، سنة ٤٥، عدد ٦١، مايو يونيو ٢٠٠٤)

المخطوط بمقابل المطبوع بعد اختراع الطباعة، وقد استخدم المغاربة نسخة قلميّة بمقابل المخطوط. وذكر أنّ: "المخطوط العربي هو أطول مخطوطات العالم عمرًا"[١٨]، ويقصد بالمخطوط العربي الإسلامي؛ كلّ ما كتب باللغة العربية، أو اللغات التي استعارت حرف القرآن العربي، وقد تتبعها جوفروا روبير G. Roper ووجدها ١٢٩ لغة.

دخلت كلمة الكوديكولوجيا المعجم الفرنسي عام ١٩٥٩م وهي منحوتة من لفظين باللاتينية: Codex بمعنى كتاب، وLogos بمعنى علم؛ وهناك تركيز على اهتمام هذا العلم بمظاهر الصناعة الأوليّة للمخطوط بوصفها تنتج الوعاء للنص، وقد حدّد الحلوجي ست ركائز لعلم المخطوطات، ومحاوره هي: **تاريخ المخطوط، وكيانه المادي** المتعلّق بصناعة المخطوط، إذ يتمّ دراسة المواد والأدوات والخطوط والزخارف والجلود، وقد أطلقوا عليه علم الكوديكولوجيا، **وتقييم المخطوطات** وفقًا للمعايير والتقاليد ويدرس فيه التملكات والسماعات والإجازات، **الحفظ والصيانة** وأساليب التعقيم والترميم والتصوير، **الفهرسة** والضبط البيبلوغرافي، **التحقيق والنشر**؛ ولكنّ الطوبي يتهم الحلوجي بالخلط بين قضايا مختلفة تخصّ المخطوط العربي: "لأنّه أدخل في العلم الواحد علومًا متعدّدة، دون مراعاة شفافيّة الموضوع ووحدة المنهج؛ فهو من جهة يتحدث عن علم المخطوطات، ولكنّه يضمّن هذا العلم علومًا أخرى من مثل تاريخ المخطوطات وعلم المخطوطات والصيانة والتعقيم والترميم والفهرسة والبيبلوغرافيا والتحقيق والنشر"[١٩] ويصل الطوبي إلى نتيجة مفادها أنّ علم المخطوطات يتعلّق بالمادة أو الوعاء ولأنّه علم، أي يتسم بسمات العلمية، فهو يقتضي افتراض الفرضيات وصياغة القوانين ومن ثم وضع نظرية، وقد عدّد الجوانب المادية التي يعنى بها علم المخطوطات وهي: "مكوّنات الورق أو المواد المكتوب بها، والطيّ وصناعة الكراريس، والترتيب المتعلّق بالصناعة، وتركيب الصفحات، والخزم، والتسطير، والنمنمة، والزخرفة، والتذهيب، والتحليد، ويعنى أيضًا بالنّساخة أي ببداية النص ونهايته وحرده، والوقف، والإجازة، والقراءة، وقيود التملّك، والبيع والشراء والأدعية والعبارات الشاردة والفوائد وقيود الصيانة والاستهلالات وعنوانات الأبواب والفصول والترقيم والحكّ والمحو والطمس والإحالة والتشطيب وما إلى ذلك"[٢٠] وبذلك يكون قد أخرج من علم المخطوطات الفهرسة والتاريخ والتحقيق والترميم وعلم الخطوط.

إنّ فائدة دراسة المخطوطات: "تساعد على إزالة الغموض عن أعمال الكاتب أو النسّاخ التي تطوّرت عبر الزمن، والتي بإمكانها أن تمكننا من اكتساب خبرة من خلال النماذج المدروسة"[٢١]، وفي دراسة تعود إلى عام ١٩٩٤م ذكر بنبين: "إنّ معظم الدراسات الحديثة لم تهتمّ بالمخطوط العربي وفق القواعد الحديثة لعلم

---

[١٨] - عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوطات عربي (دار القاهرة: القاهرة، ط١، ٢٠٠٤) ص١٢

[١٩] - مصطفى الطوبي، المخطوط العربي بين الصناعة الماديّة وعلم المخطوطات ((مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، مج ٥٥، ج١، مايو ٢٠١١) ص١٥

[٢٠] - الطوبي، مجلة معهد المخطوطات، م. س، ص٢٠

[٢١] - مليكة بختي، التسطير وإخراج الصفحة، ترجمة: مراد تدغوت (مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، مج ٥٥، ج١، مايو ٢٠١١) ص٥٤

المخطوطات"[٢٢] كما ذكر أن الكوديكولوجيين الغربيين اهتموا بالمخطوط الأوروبي وفق القواعد الحديثة لعلم المخطوطات، فعالجوا الكشّافات وفهرسوا فهارس المخطوطات وفقًا لبعديها التاريخي والمكاني وبالأدلة البيبلوغرافية، ووقفوا على مجموعات المكتبات والمجمّعين والنسّاخ ومصادر المخطوطات ووصفوها، واهتموا بخوارج النصّ فيها، وبذلك يتفق بنبين مع الحلوجي، كما أنّه افترض أيضًا انفتاح علم المخطوطات نحو التحقيق العلمي والفهرسة ونقد النصوص والتاريخ، محذرًا من انصهار هذه المجالات فيه.

عرّف علم المخطوطات[٢٣]: "عند القدماء كل ما يتعلق بالمخطوطات من كتابة وصناعة وتجارة وترميم وما إلى ذلك. وحديثًا: دراسة المخطوط كقطعة ماديّة مع العناية بكلّ ما يحيط بالمتن من حواشي وتعليقات ووقفيات واستطرادات وإجازات، وما ماثل ذلك"[٢٤] أما التحقيق فهو: "إخراج نصّ معيّن في شكل أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلّفه اعتمادًا على المقارنة بين النسخ التي بقيت من الكتاب"[٢٥] ولعلّ أول من استخدم هذا المصطلح هو أحمد زكي باشا الذي حقق الأنساب والأصنام لابن الكلبي.

و: "الكتاب مخطوطًا يرجع عمره إلى آلاف السنين منذ عرف الإنسان الكتابة في الألف السادسة قبل الميلاد وحتى اختراع الكتابة"[٢٦] وقد ذكر الكتاب بالقرآن الكريم: {وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطّه بيمينك، إذًا لارتاب المبطلون}[٢٧] ومما قيل فيه: "المخطوط كتاب، والكتب لا توجد في أمة من الأمم إلّا إذا تحققت لها عناصر ثلاثة، وهي: مواد يكتب عليها وأدوات يكتب بها، أناس يعرفون الكتابة، وتراث فكري يحرص الناس على تدوينه وتداوله"[٢٨]، وأضاف الحلوجي وجود كتابة وكتّاب"[٢٩] ولعلّ المخطوطات ركن أساسيّ من تراث الأمّة الذي قال عنه أحمد عبد الباسط: "لا ينبغي أن نصدّر تراث الأمس بفكر الأمس، بل بفكر اليوم"[٣٠] لأنّ التراث موضوعٌ استراتيجي لا يجوز التفريط به، لأنّه مفعمٌ بالقضايا المعاصرة؛ لذلك كانت نداءات اليونسكو والمواثيق الدوليّة حريصة على التحفيز للحفاظ على تراث الأمم. ومن المعلوم أنّ المخطوط العربي كتب على البرديات والرقوق والورق، واستخدمت الرقوق أكثر مما استخدمت البرديات، ومن المحقّق أن المصاحف التي بعث بها عثمان بن عفّان إلى الأمصار كانت مكتوبة على الرق، ثم وجد الورق الذي كان أصلح لعمل الكتب على هيئة دفاتر وكراريس، التي تسهّل زيادة حجمها وتسهل الإشارة إلى أين بقيّ منها.

---

[٢٢] - احمد شوقي بنبين، المخطوط العربي وعلم المخطوطات (مجلة الاجتهاد: بيروت، مج٦، ع٢٥، ١٩٩٤) ص١٩٣

[٢٣] - يطلق عليه بالغرب الكوديكولوجيا، وهو مصطلح حديث وضعه ألفونس دان.

[٢٤] - احمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي (معجم مصطلحات المخطوط العربي (الخزانة الحسنيّة: الرباط، ط٢، ٢٠٠٤) ص٢١٣

[٢٥] - معجم مصطلحات المخطوط العربي، م. س، ص٦١

[٢٦] - شعبان خليفة، المواد غير المطبوعة في المكتبات (دار الثقافة العلميّة: الإسكندريّة، ط١، ٢٠٠٣م) ص٥

[٢٧] - العنكبوت: آية ٤٧

[٢٨] - بوقروبة حكيمة، المستشرقون ودورهم في تحقيق المخطوطات العربية، مؤتمر٢ (جامعة الجلفة: الجزائر، مج٥، ٢٠١٣) ص٨٢

[٢٩] - عبد الستار الحلوجي، م. س، ص٢٣

[٣٠] - اسماعيل رفعت، اتحاد الآثاريين العرب (اليوم السابع: القاهرة، ٤ديسمبر ٢٠١٧)

ومن الجدير بالذكر أنّ صناعة الورق بدأت عند العرب في سمرقند عام ١٣٣هـ / ٧٥١م، بعدما تمّ أسر عشرين ألفًا، من بينهم صينيون يجيدون صناعة الورق، كما تطورت أدوات الكتابة من مداد وأقلام ومحابر، وانتظمت مهنة الورّاقين والنسّاخين وفق أعراف وأحكام متطورة، فزاد نسخ المخطوطات كثيرًا. ويقدّر، الآن، عدد النسخ المخطوطة الإسلاميّة بين ٣ مليون و٥ مليون مخطوطًا[٣١]، منها أكثر من ٢٥٠ ألف مجلّد في تركيا، أكثريتها باللغة العربيّة، لكنّ الاهتمام برقمنة وتصنيف وحفظ وتحقيق المخطوطات الإسلاميّة ضعيف نسبيًّا، كما أنّ كثيرًا من الدراسات العربيّة السابقة تحتاج إلى إعادة نظر من ناحية قراءاتها النقديّة التي لم تُخضَع لمنهجية علميّة، إضافة إلى إخضاع ما تحقّق من مخطوطات لمقتضيات الدراسات الثقافيّة المعاصرة التي تقودنا على درب المقاومة الثقافية.

وأخطر ما انتهجه المحقّقون العرب هو نقلهم لمحتويات المخطوطات الفكرية، بينما منهجية علم المخطوطات تقتضي اعتبارَ المخطوط وعاءً يُدرس لذاته، وبالتالي لا بدّ من دراسة آليات النسخ، وطرق نقل المخطوط، وأنواع الخطوط المستخدمة بالكتابة، ونوعية الورق، وتترك قراءة مضامين المخطوطات ودراستها وإقامة الجدل معها من قبل نقّاد الدراسات الثقافيّة ومراكز الدراسات والفكر التي تعتمد أفرقة عمل متكاملة باختصاصاتها.

إنّ اهتمام الغرب الرأسمالي بالمخطوطات العربية بدأ منذ نشر يعقوب جوليوس (متوفى ١٦٦٧م) لاميّة العجم ومقامة للحريري وقصيدة لأبي علاء المعري، ثم أعقبه إدوارد بوتوك بتحقيق آخر عام ١٦٦١م في إنجلترا، وكانت قد بدأت حركة الاستشراق بالانتشار عن طريق الرحلات والبعثات التبشيرية والعلمية الموجّهة للشرق، ثمّ نشر رايسكه معلقة طرفة بن العبد عام ١٧٤٢، وترجمت أشعار المتنبي إلى الألمانية عام ١٧٦٥م، ثمّ ترجم فريتاج قصيدة تأبّط شرًّا عام ١٨١٤م، ونشر كتاب في العروض العربي عام ١٨٣٠م، وترجم روكرت حماسة أبي تمّام عام ١٨٤٦م إلى الفرنسية، وفي عام ١٨٩٠م أصدر آربو تنوت كتابًا بالإنجليزية عن الأدباء العرب، إلى أن كان فهرس المخطوطات العربيّة لآلورد، ثمّ تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، وكتاب بحوث في علوم اللغة العربيّة، ثمّ اتسعت حركة الاستشراق في القرن العشرين فحققوا كثيرًا من الدواوين والمختارات، وفي أوائل الخمسينيات بدأ بلاشير بتأليف تاريخ الأدب العربي، وعلى الرغم من ذلك فـ: "إنّ البحوث الحديثة في الدراسات العربيّة لم تصل إلى رؤية واضحة في موضوع المصادر، لذا فليس ثمّة نتيجة واضحة مركّزة، وعلينا أن نعتمد في أكثر الحالات على نتائج البحوث الأقدم التي لم تؤخذ حقّ أخذها، أو طغى عليها النسيان"[٣٢]. ومن الجدير بالذكر أن حركة الاستشراق الأوروبي التي اتبع الفاعلون بها: "أسلوبًا من الفكر قائمًا على تميّز وجودي ومعرفي بين الشرق والغرب، اعتمدته الدراسات الأكاديمية الغربية في إعادة تشكيل الشرق وصياغته، في عملية الإنشاء الخطابي، في إطار

٣١ - أحمد شوقي بنين، ما المخطوط، م.س. ص١٥
بالمقابل هناك ٥٥ ألف مخطوط إغريقي، وحوالي ٣٥٠ ألف مخطوط لاتيني حسب الفهرس الدولي الموحّد للمخطوطات.
٣٢ - فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي (جامعة الإمام محمد بن سعود: السعودية، ١٩٩١) ص٤٩

علاقة القوّة والغلبة في مرحلة ما بعد عصر التنوير"[٣٣] وبلغت تلك الحركة من التوسّع أمداء واسعة قبل أن يدخل العرب عصر العلم، وقد ذكِر: "ترجم القرآن الكريم عدة ترجمات، وكانت الترجمة الأولى في القرن الثاني عشر، ومهد المستشرقون لترجماتهم بمقدمات، ووضعوا فيها تصوراتهم عن الإسلام، (وكان الكثير منها خاطئا)، فترجم إلى الألمانية **١٤** ترجمة، والإنجليزية ١١ ترجمة، والإيطالية ١١ ترجمة، والفرنسية ٩ ترجمات، والإسبانية ٩ ترجمات واللاتينية ٧ ترجمات، والهولندية ٦ ترجمات"[٣٤]. ومن الأمثلة الأخرى **كتاب وصف مصر** الذي بلغ ٢٣ مجلدًا ضخمًا نشر بين ١٨٠٩ و ١٨٢٨م، ووصل عدد مؤلفات المستشرقين عن الشرق حتى عام ١٩٥٥ حوالي ٦٠ ألف مؤلّف، وتُرجم إلى اللغة الفرنسيّة ٢٢٦٦ مخطوطة حتى سنة ١٩٥٩م، وعقد مؤتمر المستشرقين التاسع والعشرين في باريس عام ١٩٧٣، وأعلنوا فيه عن موت الاستشراق وحلول العلوم الإنسانيّة المعنيّة بالشرق بديلًا له، وصدر أكثر من ثلاثمئة مجلة متنوعة خاصة بالاستشراق، عدا عن عشرات المعاجم والمتاحف والمؤسسات والجمعيات المختصة بالاستشراق[٣٥]؛ ومن الجدير بالذكر أن المستشرقين اعتادوا نسخ المخطوطات الأصليّة على هيئتها التي وجدت بها شكلًا وخطًّا وموادًّا، و: "لم يكونوا، غالبًا، يذكرون عن ذلك الأصل المطبوع الذي نقلوا عنه، وعندما وجدت تلك النسخ في دور الكتب تمّ اعتمادها وتحقيقها"[٣٦] وقد ذكر فرحات مجموعة من الشواهد التي تثبت نسخ المستشرقين لمخطوطات عربيّة مثل كتاب العصا لأسامة بن منقذ (توفيّ ٥٨٤هـ) الذي حققه عبد السلام هارون، وكتاب فحولة الشعراء عن الأصمعي الذي حققه المستشرق تشارلز توري، ونسخه محمد أبو العينين عطية دون إشارة لأصل تلك النسخة ثمّ كانت النسخة من النسخ التي اعتمدت للتحقيق. وذكر كتاب فصل المقال لابن رشد (٥٩٥هـ) الذي حققه حوراني ثمّ اكتشف أنها نسخة حديثة للمستشرق ملر. كما ذكر ديوان عروة بن الورد الذي أخرجه المستشرق ت. نولدكه عام ١٨٦٣م الذي تغاير مع نسخة محفوظة في دار الكتب والوثائق المصريّة، وما تلك النسخة سوى: "نسخة منقولة من طبعة نولدكه؛ لذا لا يمكن أن تعدّ من الأصول"[٣٧] وفي سياق دور الغرب الاستشراقي ذكر إدوارد سعيد أن حركة الاستشراق لم تكن بريئة في تقديم تاريخنا الذي نقّبوا فيه بالشكل الذي خدم مصالح حكامهم السياسية والثقافية والاقتصادية ومطامع دولهم وتطلعاتهم للسيطرة على الشرق، فأضافوا ما أضافوه، وحذفوا ما حذفوه، وفسّروا النصّ وفق ما أملته السياسة عليهم داخل منظومة معرفيّة محكومة لفكر وسلوك مستعمرين طامعين.

---

[٣٣] - إدوارد سعيد، الاستشراق، المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة، كمال أبو ديب (مؤسسة الأبحاث العربية: بيروت، ط٢، ١٩٨٤م) ص١١٠

[٣٤] - بوقروبة حكيمة، المستشرقون ودورهم في تحقيق المخطوطات العربية، مؤتمر ٢ (جامعة الجلفة: الجزائر، مج٥، ٢٠١٣) ص٩٦

[٣٥] - المرجع: إدوارد سعيد، م. س، ص١٥٧، وحسام الدين الألوسي، حول العقل والعقلانية العربية (دار القدس: عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٥) ص ص١٤٨، ١٥٣

[٣٦] - محمد صالح فرحات، م. س، ص٢٤٩

[٣٧] - محمد صالح فرحات، م. س، ص٢٥٣

بخصوص تاريخ المخطوطات العربية ذُكِر أنّ يعقوب آدلر أول من وضع فهرسًا للمخطوطات القرآنية المصوّرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري / القرن الثامن عشر الميلادي ، وصدر كاملًا عام ١٩٧٦م في لندن بأول مهرجان للمخطوطات العربية في العالم.

كما انعقدت ندوة أيام علم الخطوط القديمة وعلم المخطوطات في المشرق العربي في استانبول عام ١٩٦٨م برعاية مكتبة باريس الوطنيّة ومعهد الدراسات الأناضوليّة، وتنظيم: فرانسوا ديروش، الذي أشرف، فيما بعد، على كتاب المدخل إلى علم الكتاب المخطوط بالحرف العربي عام ٢٠٠٠م.

ولعلّ العمل على بناء قاعدة بيانات للمخطوطات العربية وتصنيفها بحسب الحقب التاريخية والأماكن الجغرافيّة التي ظهرت فيها، هو خطوة لازمة للإحاطة بتقاليد المخطوطات العربيّة. وهذا يستدعي:

أولًا): معرفة الفارسيّة والتركيّة لفهم تقاليد المخطوط العربي والمكتوب بالحرف العربي، نظرًا لكثرة النسّاخين الناطقين بهما.

ثانيًا): معرفة تقاليد المخطوطات اليونانية واللاتينية والعبريّة لاشتراك تقاليد المخطوط العربي بالكثير منها.

ثالثًا): المعرفة الشاملة بفقه اللغة العربية (Philology)، وقد ذكر أحمد عبد الباسط أنّ: "الاهتمام باللغة العربية من أهمّ الوسائل التي تعين على فهم النصّ فهمًا دقيقًا، ومن ثمّ وجدنا علماء الأصول اشترطوا في المجتهد اتقان علوم اللغة العربية ونحوها"[٣٨]، وأيضًا معرفة النقوش والمراسلات الدبلوماسيّة والوثائق وكتابة الرسائل وعلم البرديات، والمعرفة بتاريخ الفنّ.

إضافة إلى الاتكاء على علوم عديدة للإحاطة بعلم المخطوطات، ومنها:

- علم العلامات المائية (رموزها وشعاراتها)
- علم التعميّة (القيود والنقوش بالحروف الهجائيّة السريّة)
- علم الأنساب وتاريخ الجماعات البشريّة وأنسابها
- معرفة ومقارنة الخطوط التي طبعت بالمطابع الحجريّة وسواها

ومن الجدير بالذكر، قبل الدخول باستئناف عمل تحقيق التراث والغوص بعلم المخطوطات لا بدّ من الحفاظ عليه من عمليات السطو والنهب، إذ يقول الدكتور شعبان خليفة أستاذ المكتبات المعروف: إنّ ما نملكه من مخطوطات في حالة نقصان دائم، فالأطماع كبيرة، وما لدينا من كنوز المخطوطات مهدد بالضياع سواء بالسرقة أو التهريب، وقال إنّ سرقة المخطوطات بدأت تظهر في فترة السبعينيات، وفي عام ١٩٩٣ قام الدكتور السيد النشار بعمل حصر ببيلوغرافي لعدد المخطوطات الموجودة بدار الكتب وأثبت أن عددها ٤٧ ألفا فقط من

٣٨ - أحمد عبد الباسط، من قضايا أصول النحو (الوعي الإسلامي: الكويت، الإصدار ٨١، ٢٠١٤)،ص١٨.

جملة ٧٧ ألف مخطوط أي أن الفارق ٣٠ ألف مخطوط ضاعت خلال خمسة وعشرين عام"[٣٩] وليس أمام الباحث المعني بالتراث ومجادلته وتفعيله سوى أن يتحسّر على ما نحن فيه من واقع يتّسم بالعدميّة والأميّة الثقافيّة والانحطاط الخلقي، فالقيّمون على حاضر الأمّة وماضيها هم ذاتهم القيّمون على أدوات القهر والاستبداد والفساد، هم يمنعون أيّة جهود على دروب المعرفة والحرص على قراءة التراث قراءة علميّة تسهم بالتحاق الأمّة بقطار التقدّم الحضاري الكوني.

ومن دون الدخول بتفاصيل الإهمال الحاصل بحقّ التراث والاعتداء عليه، فلا يمكن العمل على إشادة علم مخطوطات مرتكز على عمليات التوثيق والتسجيل والتصنيف والتصوير والحفظ الرقمي (الرقمنة)[٤٠] من دون الإرادة الوطنيّة التي تعدّ استعدادًا للدخول بعملية واسعة للحفاظ على المخطوطات التي تندثر على أيدي القيمين على إدارته والموكلين بالمحافظة عليه تواطؤًا مع لصوص التراث، وإن كانت بعض دول الخليج[٤١] قد بدأت تهتمّ بالتراث، فإنّها لا تزال ضمن الحيّز القطري والاهتمام الفردي الذي يشتّت الجهود، ولم ترتق إلى عقل مؤسسي جمعي كبير يأخذ بعين الاعتبار كلّ العرب والمسلمين المعنيين بهذا التراث، ليصار إلى بناء بنك للمعلومات وقاعدة بيانات لمشروعات الرقمنة لإتاحتها على شبكة الإنترنت ترتبط بشبكة معلومات عربية لاستخدامها وتجنّب تكرارها بجهات أخرى. كما لا بدّ أن يكون: "هدف الحفاظ على التراث هو الحفاظ على المادة الأصلية في المصدر الثقافي بكلّ ما تحتوي تلك المادة من قيم ثقافيّة"[٤٢]، ولا يزال العرب في طور متخلّف بعلم التاريخ الهادف إلى الحفاظ على التراث، ومنه المخطوطات، إذ ذُكِر أنّه: "في هذه المرحلة لا يمكن أن يحافَظ على شيء لا نعرفه معرفة كاملة من حيث خصائصه وقيمه وأهميته"[٤٣] ونحن الآن، بأحوال تدعو للتحسّر، إذ لا يزال جلّ ما نعرفه عن تراثنا وذاتنا وسمات أمتنا الثقافيّة مستمدًّا من تصورات حركة الاستشراق المشوبة بأطماعهم وبآثار الصراعات التاريخية بين غرب المتوسط وشرقه؛ وبناء عليه فاتباع منهجية تاريخيّة في علم المخطوطات ترتكز على تنظيم المخطوطات التراثيّة وفهرستها وتحليل مكوّناتها ودراسة مضامينها ومجادلتها ضرورة حيويّة، وهذا يقتضي توجّه علم المخطوطات العربي الناشئ إلى: "استعارة مناهج وموضوعات بحثيّة جديدة، أكثر تطورًا، من تلك التي تمّ ابتكارها وتطبيقها على المخطوطات اللاتينية واليونانية والعبرية"[٤٤] لتفتح الأبواب نحو بحوث المقارنة والإثراء على دروب المثاقفة التي أضحت سمة لازمة للتفاعل الحضاري. كما لا بدّ من: "الانطلاق من قاعدة نقديّة في معالجة مسائل

---

[٣٩] - وليد رمضان، سرقة مخطوطات تاريخية مصرية نادرة (الأهرام: القاهرة، نوفمبر ٢٠١٦، العدد ٤٧٨٧٦، سنة ١٤١)

[٤٠] - الرقمنة Digitization: الانتقال بتحويل البيانات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي، أي تحويل المواد المطبوعة كالنصوص الورقيّة والصور أو المخزّنة على الميكرو فيلم أو الميكروفيتش إلى نصوص إلكترونيّة وتخزينها، مما يخضعها لعوامل الدقة والسرعة والوضوح والصدق.

[٤١] - بدأت السعودية بمشروع رقمنة المخطوطات لديها منذ عام ٢٠٠٥م باستخدام الطرق والوسائل التكنولوجيّة، وذلك على المستويين الحكومي والفردي.
راجع: خولة الشويعر، مشروعات رقمنة المخطوطات في السعودية (مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، المجلد ٥٨، الجزء الثاني، نوفمبر / تشرين٢ ٢٠١٤) ص١٧٩

[٤٢] - جمال عليان، مرجع سابق، ص١٢٨

[٤٣] - المرجع نفسه، ص١٤٣

[٤٤] - مليكة بختي، م. س، ص٧٥

تحقيق النّصوص التراثيّة، وهذه سمة جيّدة في المجمل؛ ذلك أنّ الأدبيّات السابقة في علم تحقيق النصّوص التراثيّة ونقدها، وقع منها بحكم ريادتها مجموعة من الأمور تستوجب المعالجة النقديّة عند التعامل معها، والنقل منها."[٤٥]

ومن الضروري قبل البدء بتحقيق المخطوط، قيام الباحث المحقّق بدراسة النص كوديكولوجيًّا توضّح فيه مقاصده من عمله على ضوء علم المخطوطات، وأن يكون مدركًا أهمية، بل ضرورة تأصيل هذا العلم وتجنيسه سعيًّا على درب إنشاء تصور معرفيّ كوديكولوجي ذاتيّ التكوين وفقًا للمناهج العلمية المعاصرة، وبناء عليه فمطلوب منه أن يقدّم دراسة وافيّة وصفيّة عن الكيان المادي للمخطوط، يوضّح به عمليات صناعة المخطوط والإجراءات التي رافقت إنتاجه والأدوات التي استخدمت وطبيعة مواد إنتاج المخطوط.

هذا العمل يعدّ مقدّمة ضرورية لباحثي الدراسات الثقافية الّذين يهتمون بالنقد الثقافي للنصوص من حيث فعاليات أنساقها الثقافيّة المتغلغلة ببنية المجتمع الذي ينتمي إليه المخطوط تاريخيًّا وصولًا للحظة الراهنة المفعمة بفكر المخطوط.

تحقيق المخطوطات

التحقيق: لغةً، أحققتَ الأمر إحقاقًا إذا أحكمته وصحّحته. وإثبات الحقّ من خلال جمع المعلومات وفهم العلاقات التي تربطها ببعضها، والإحكام لتداعياتها، والتصحيح لأبنيتها، والتيقّن من صحة وقائعها.

اصطلاحًا: التثبّت والفهم والتحكّم والتصحيح والتأكّد والتيقّن معانٍ لها صلة بمفهوم التحقيق الاصطلاحي.

أمّا المخطوط: مفهوم يتعلق بالخطّ، وهو المكتوب بالقلم، وكاتب يخطّ: يكتب بيده. والكتاب المخطوط هو نصّ مكتوب بالقلم يدويًّا.

والكتاب المخطوط المحقّق هو الذي تمّ التحقق من عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبته المؤكّدة إليه، وتمّ التأكّد من النصّ الحقيقي الذي أراده المؤلّف من خلال إرجاعه إلى شكله الأصلي.

يختار المحقق الكتاب المخطوط لتحقيقه بناء على معيارين:

- أولهما: قيمة النص التاريخية والعلميّة، وتتحدّد بالكشف عن موضوعه ومقاصد تأليفه وسيرة مؤلّفه وشهرته وأهميّة الحقبة التاريخية التي ظهر فيها النصّ، وتصنيفاته إن كان أصلًا أم مختصرًا.

[٤٥]- صوت من الحجاز، خالد فهمي (مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، مج ٦٠، الجزء الأول، مايو / أيار ٢٠١٦) ص ١٦

- ثانيهما: التأكّد من عدم نشره محقّقًا تحقيقًا علميًّا وافيًا[٤٦]؛ وهذا يستدعي من المحقق أن يعمّق معرفته بأصول التخصّص ومتابعة الكتب المحقّقة وفهارس المخطوطات ومتابعة الدوريات المتخصصة بها ومجالات البحوث المتخصصة كالمكتبات والجامعات ومراكز البحوث والفكر ودور النشر والمواقع الإكترونية المتخصّصة، ...إلخ.

ويبدأ التحقيق بجمع نسخ المخطوط، ثمّ: "قراءة المخطوطات ومقارنة النسخ وتوليفها، وما هذا إلّا مرحلة ابتدائيّة من مراحل التحقيق، تأتي بعدها مرحلة دراسة الرسم الإملائي..."[٤٧] ويتمّ ذلك بعد إجراء المقابلة أو المعارضة وتعني: "مراجعة النصّ على الأصل الذي نُقل منه"[٤٨] بمعنى آخر: "إعداد نصّ صحيح من خلال مقارنة النصّ المنسوخ بالنسخة الأصل (النموذج)"[٤٩] وبعد أن تتحدد الاختلافات الناجمة عن الفروق، تبدأ عملية التقييم.

ولعلّ تقييم المخطوط يتطلب المعرفة بموضوعه، وبمكانة المؤلّف، وأصالة المادة العلمية، وتاريخ النسخ ومكانه. ويستكمل التقييم عند التحقّق من اكتمال النسخة، وصِحّة متنها وسلامته من الأخطاء، وذلك بعدما يُشتغَل على إظهار صورة المتن والهوامش والحواشي التي تركها مؤلّفه عليها وإكمال السقط فيه، ويحتاج هذا العمل معرفة بتاريخ كتابة المؤلّف لكتابه المخطوط ومكانه الجغرافي والظروف التي كُتب بها وانتمائه الديني والإثني، ونوعية الأحبار والورق أو الرقوق أو البرديات، والرسومات والزخارف المستخدمة، ثمّ يتمّ نسخه بشكل دقيق، وصولًا إلى تحقيقه وفقًا لما أراده مؤلّفه.

إن الوصول إلى غاية التحقيق يستلزم من المحقق أو الكوديكولوجي أن يولي مشكلة إثبات الفروق بين النسخ العناية اللازمة وعدم إهمالها؛ وتستمدّ هذه المشكلة مكانتها من: "كونها دليلًا على تحسين عمليات كثيرة؛ إذ هي ترتبط بقضيّة النسخ والمقابلة والتخريج وعرض مادة الكتاب المراد تحقيقه، مشغلة التحقيق، على مصادره التي استقى منها معلوماته، وعلى النجاح في تمثّل أسلوب مؤلّفه، وما يلازمه من خصائص تشكّل شخصيته الأسلوبيّة"[٥٠]. ولعلّ الاختلافات بين نسخ النصّ الواحد الخطّيّة هي التي تضع المحقّق أمام مشكلة يعمل على حلّها من خلال تحديد الفروق بين نسخ المخطوط الواحد وإقامة المقارنة بينها، ويحتاج هذا العمل إلى تحقيق

---

[٤٦] - صوت من الحجاز، خالد فهمي (مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، مج٦٠، ج الأول، مايو ٢٠١٦) ص١٤ و ١٥

[٤٧] - عادل سالم العبد الجادر، إشكاليّة التعامل مع النسخة الفريدة عند تحقيق المخطوطات التاريخيّة (عالم الفكر: الكويت، العدد٣، المجلد٣٦، يناير – مارس ٢٠٠٨) ص٦٨

[٤٨] - عبد الستار الحلوجي، نحو علم مخطوطات عربي (دار القاهرة: القاهرة، ط١، ٢٠٠٤) ص٨٥

[٤٩] - أدم جانك، المرجع في علم المخطوط العربي، ترجمة: مَزّاد تدعوت (معهد المخطوطات العربيّة: القاهرة، ط١، ٢٠١٦) ص٣٨٨

[٥٠] - خالد فهمي، أنشودة الهامش (مجلة معهد المخطوطات العربية: القاهرة، مج٥٨، ج٢، نوفمبر ٢٠١٤) ص٢٢٣

ابتدائيّ يقوم على اختيار الأقرب منها للصواب بعد عملية النسخ، ثمّ العمل على تصويبها وتكملة نواقصها وشرح المبهم منها والتعليق على ملابساتها.

إن التحقيق الابتدائي[٥١] أساسٌ في سلم تحقيق النصوص، فهو يحدّد نواقص النسخ والزيادات بها ومعالم التصحيف والتحريف والتبديل بالمواضع والأخطاء اللغوية والأسلوبية والنحوية والإملائيّة، وتخليص النسخ من الصدوع والتشققات والطمس.

انتقلت عملية مقابلة النصوص إلى العلوم العربيّة الإسلاميّة من تقاليد المخطوط اليوناني السرياني، ومورست على النصوص العربية بين العلماء العرب منذ القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي، على ما ذكر آدم جاسك، ومن: "أقدم حالات المقابلة التي كانت عن طريق القراءة ما جاء في كتاب المصاحف لابن أبي داود السِّجِستاني (توفي ٣١٦هـ / ٩٣٨م)[٥٢] ثمّ ذكر جاسك أنّ مقابلة النصوص كانت شرطًا في حصول الطالب شهادة الرواية.

كانت حركة الاستشراق سبّاقة بالاهتمام بالمخطوطات العربيّة في العصر الحديث، وعلى الرغم من أنّ هذا العلم اندرج ضمن المنظومة الفكريّة التي حكمت التطلعات الاستعماريّة المشبعة بروح التعالي على الآخر المرتبط بالشرق الذي مثّل بالنسبة إليهم آخرًا عدوًّا تاريخيًّا، وبروح التميّز التي اكتسبوها من السبق العلمي الذي تحقّق لديهم في عصر النهضة والعصر الحديث، فإنّ المستشرقين وعوا أهميّة تطبيق المناهج العلميّة بجلّ دراساتهم، ومنها ما تعلّق بتحقيق التراث الإسلامي، إذ أولوا المسائل المتعلقة بمشكلة الفروق بين النسخ عناية منهجيّة في تقاليدهم، ولعلّ كارل لَخمان (متوفى ١٨٥١) أول من ذكر التحقيق الابتدائي، وعدّ اختيار النسخة الأقرب للصواب بعد المقارنة والاستدلال ركيزة من ركائز التحقيق. ثم تحدّث جوتهلف برجشتراسر (متوفى ١٩٣٢) عن فروق إبرازات[٥٣] النسخ في كتابه (أصول نقد النصوص ونشر الكتب). ثمّ ظهر كتاب بول ماس (متوفى ١٩٥٠) (نقد النصّ) عام ١٩٢٧ الذي هدف به إلى إخراج النص إلى أقرب ما يكون إلى الأصل، إلى أن أصدر ريجيه بلاشير وجان سوفاجيه كتاب (قواعد المخطوطات العربية وترجمتها) في خمسينيات القرن الماضي، وقد عالجا فروق النسخ إثباتًا وإهمالًا، وأضافا إلى مسائل المقابلة وإثبات الفروق بين النسخ أخطاء الناسخ الفرديّة مثل السقط

---

[٥١] - التحقيق الابتدائي: مصطلح يطلق على المرحلة الأولى في تحقيق النصوص القديمة من جميع النسخ المختلفة للمؤلّف المخطوط، ومعرفة تاريخها، ومقابلتها بعضها ببعض، وذكر الاختلافات بينها، واختيار الأقرب منها للصواب، حتّى يكون أساسًا للتحقيق النهائي، وهو التصويب والتكملة والتعليق، ويرجع الفضل في التفرقة بيم مرحلتي التحقيق إلى العالم الألماني كارل لجمان (١٧٩٣ ــ ١٨٥١) الذي ابتدع هذا الأسلوب في تحقيقات العهد الجديد من الكتاب المقدس. مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ( ) ص٨٩

[٥٢] - آدم جاسك، م. س، ص٣٨٨

[٥٣] - الإبرازة: مصطلح تراثي ويعني: المرات التي يظهر ا.و يبرز فيها الكتاب، وتطابق الإبرازة في زماننا الطبعة، بنين وطوبي، معجم مصطلحات المخطوط العربي، ص٢٢

سهوًا والتصحيف والإملاء وغيرها، وأخطاء المؤلّف وإهماله، أو الخلل في المفردات والتراكيب أو الأوزان والعروض، ثمّ أشارا إلى الزيادات بين نسخة وأخرى.

وعلى الرغم من تقصير البحث العلمي العربي في خلق بيئة إسلامية مستمدة من التراث وتحيا بمقتضيات العلوم المعاصرة ومناهجها، فقد ذكر خالد فهمي جهود مركز البحوث الإسلاميّة بإستنابول (إيسام) بوضع أسس تحقيق المتون، وهو دليل إرشادي لتبيان: تقدير الفروق الناتجة بين النسخ بالزيادة والنقصان، باستثناء النسخ المصحّحة في إحدى النسخ، والتفريق بين الاختلافات والفروق الناجمة عن تقدير الحواشي[٥٤]، وقد تكون جهود إيسام تتويجٌ للتقاليد العربية الإسلاميّة في موضوع الإثبات والإهمال للفروق بين النسخ. كما يذكر في سياق الجهود العربية المتواضعة محمد مندور الذي كتب مقالًا بعنوان (حول أصول النشر العلمي) في كتابه (في الميزان الجديد) عالج فيه الفروق بين نسخ المخطوطات، وركّز على ضرورة إثباتها في الحواشي من دون إثقال الحاشية بإيراد ما لا ضرورة لها، وأشار إلى أهمية اتباع المحقق مبدأ التخمينات لتحديد الفروق؛ وأشار عبد الرحمن المعلّمي اليماني إلى فروق النسخ في كتابه (أصول التصحيح العلمي) عام ١٩٥٢، وأورد أهمية ذكر الاختلافات في الحاشيّة بين النسخ لمخطوط واحد، وحذّر من إهمال معالجتها. ثم جاء عبد السلام هارون عام ١٩٥٤ الذي أشار إلى أهمية ترجيح الروايات الأكثر صحّة، وتصحيح الأخطاء والتنبيه للزيادات والنقصان، وركّز على ذكر الخلل في الحاشيّة. وصلاح الدين المنجد عام ١٩٥٥ أشار إلى اختلافات النسخ وتطرق إلى إثبات الخطأ والتصحيف والتحريف والزيادة والروايات التي تبدّل المعنى والتعليقات على هوامش المخطوط في حاشيّة الكتاب المخطوط المحقّق. ومنذ مطلع الثمانينيات كتب حسن الشافعي عن ضرورة اتخاذ المحقّق قرارًا علميًّا بشأن ما يثبته في المتن، ويذكر الأخطاء والخلل في الحاشيّة. وعبد الهادي الفضلي الذي ارتأى أن تعالج الفروق بين النسخ بمقدمة الكتاب المحقَّق. وعبد المجيد دياب في كتابه تحقيق التراث العربي، منهجه وتطوره، الذي عدّ إيراد كلّ الأخطاء من العبث الذي يضيّع متن النصّ المحقّق. ثمّ أضاف رمضان عبد التواب عام ١٩٨٦ في متابه مناهج تحقيق النصوص بيم القدامى والمحدثين ضرورة تحصيل قواعد تحقيق النصّ، وتثبيت ما يفسد المعنى بدليل واضح دون نقص أو زيادة، والإشارة إلى ما يقع في حيّز التخمينات والظنون ما لم يقم دليل على صحتها في الحاشيّة. أمّا الصادق عبد الرحمن الغرباني كتب في كتابه تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث ضرورة إثبات ما له قيمة في النصّ وإهمال تثبيت ما يعلم بداهة من الاختلافات. ثم أصدر مهدي فضل الله ويحيى الجبوري وعبد الله عسيلان وإياد خالد الطباع كتبًا عن تحقيق النصوص والمخطوطات وتطرقوا إلى الفروق بين النسخ وعدّوها من عناصر منهج تحقيق المخطوطات الأساسيّة ولكنهم لم يقدّموا جديدًا عما قدمه من سبقوهم الذين لم يخرجوا أصلًا عن مقتضيات علم تحقيق النصوص الذي نشأ وترعرع في الغرب الرأسمالي.

---

[٥٤] خالد فهمي، م. س، ص٢٢٩.

وبناء على ما سبق، فإنّ الدراسات والكتب العربيّة التي ذُكرت آنفًا لم تخرج عن التقاليد الاستشراقية في مسائل التحقيق، فمعظمها افتقدت لمنهجية دالّة على درب تحديد الفروق بين النسخ وفق استراتيجية كوديكولوجية علميّة عربيّة، إذ لا يجد المتابع لهذه الكتب اختلافات بينها منهجيًّا ومعرفيًّا سوى من تباينها بترتيب موقع فصل أو فقرة الفروق بين النسخ من البحث، مع افتقادها لمعايير حاسمة لإثبات الفروق بين النسخ أو إهمالها، وغياب الوضوح بالشواهد من الكتب المخطوطة والمحقّقة العربية، كما يلاحظ عند المستشرقين الذين حدّدوا الفروق بين النسخ ارتكازًا على وظائفها في سياق النصّ.

وفي مسألة الفروق بين النسخ لابدّ للمحقّق من وصف كافة النسخ التي اعتمدها بتحقيق المخطوط وتسجيل سماتها، وإهمال الفروق التي لا قيمة لإقامة النصّ بنية وموضوعًا، ليذكر كلّ ذلك في المقدمة.

أخيرًا وليس آخرًا، لا بدّ أن يكون للإرث الاستعماري دور في شيوع المخطوطات والفتاوى العتيقة المتداولة بين فرق الولاءات الأولية، التي لا تزال تحتفظ بها، ولاتزال فاعلة وموجهّة لقيم وسلوك أبنائها حتّى هذه الأيام، ومن الممكن افتراض أنّ مضامينها تمثّل أحد أسباب استمرار الأحقاد بين الطوائف على أساس هوياتي، والأساس بتأجيج نار الحرب الأهلية في بلادنا.

ولعّل أن تكون بعض المخطوطات القديمة قد نسخها المهتمين بالشرق من المستشرقين وعملائهم، فأضافوا إليها وحذفوا منها ما يتوافق مع سياسة دولهم، كما تجد اشتغالهم على تقعيد اللهجات العامية محاربة للغة العربية، ثمّ تجد تساوق سياسات دولهم العملية مع سرديات الاستشراق عندما مكّنوا الأقليات الطائفية والإثنية في الجيش والدولة، حتّى اغتصبوا سلطة نظام الحكم عنوة، واستفردوا بالحكم واضطهدوا الأكثرية، وهمّشوا دورهم، متناسين أنّهم أصحاب البلاد والمدافعين على مقومات وجودها ماضيًّا وحاضرًا. ثمّ ظهر دور الولايات المتحدة بصفتها مركز النظام الدولي، فورثت عن بريطانيا وفرنسا هيمنتها، ولعلّ دورها في الانقلابات العسكرية لإفشال كل محاولات دمقرطة مجتمعات البلدان النامية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثمّ بتكوين التيارات التكفيرية منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي.

وبالنتيجة: اهتمّ الغرب بالشرق طمعًا بثرواته ورغبة بالسيطرة على أسواقه هادفًا إلى التوسع والنهب، وكانت حركة الاستشراق قد أعادت تشكيل الشرق وصاغته في إطار علاقة الغلبة في مرحلة الاستعمار، وأسبغت على الإسلام الروحاني صفة الثبات، وزعمت باختلافه عن الغرب العقلاني، وقد واجه المسلمون هذه الحركة باتجاه سلفيّ دعا إلى إسلام شعبيّ مسيّس يتّسم بالدروشة، ويرفض فكرة وحدة التاريخ البشري؛ وبالمقابل تماهى اتجاه حداثوي محلّي مع دعاوى الغرب، وتساوق فكر أصحابه مع فكر الاستشراق؛ تمخّض عن ذلك دروبٌ مغايرة لمقتضيات الحداثة الأوروبية، منها الإسلام السياسي والتكفيري القروسطي، وأخرى تيارات فكر سياسي (الإسلامي والقومي والقومي الاشتراكي والليبرالي والشيوعي) مرتبطة بالغرب.

ولكن، هل يأخذ هذا الوضع الخطير صفة الأبديّة، لقد أجاب جيل الألفية الرقمي، شباب ثورة الربيع العربي، منذ عام ٢٠١١ بأنّهم لن يسمحوا لأحد أن يبقيهم خارج فعل التحضّر الإنساني، فهم التفتوا إلى التاريخ، ووجدوه متعطّشًا لاحتضانهم والسير معهم نحو التحرر والتحديث والتحضّر، بمواجهة فتوية الأنظمة وطائفيتها واستبدادها وقتلها وتفتيتها لوطن عصيٍّ على الاندثار، وبتجاوز الفكر الأصولي الإسلامي الذي أنتج جماعات تكفيريّة تعيث في الأرض فسادًا وقتلًا، إنّ جيل الألفيّة الثالثة الرقمي متمسكٌ بهويته الإسلاميّة الثقافية التي لا تعرف التعصب، ولا تسمح بالجهل، وتحارب القهر، وتحيا داخل بيئة التعدّد الثقافي، وتنفتح على الثقافات الأخرى، وتعدّ التاريخ الإنساني موّحد في وصوله إلى مجد الإنسان الراهن.